"الشهرستاني وعفتان" أمام اختبار الصيف

تسع سنوات والوزارات المتعاقبة تفشل في حل أزمة الكهرباء

يعاني العراق أزمة حادة في توفير الطاقة الكهربائية بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 ، غير أن هذه الأزمة تفاقمت بعد الحرب الأخيرة وسقوط النظام السابق، ولم يتمكن الوزراء المتعاقبون من حلها، بالرغم من التخصيصات الكبيرة التي رصدت لهذا القطاع، حيث قامت وزارة المالية بإنفاق 27 مليار دولار، على قطاع الكهرباء منذ العام 2003، ولغاية العام 2011، دون أن يكون هناك تحسن ملموس على ارض الواقع، حتى صارت أزمة الكهرباء أحجية تبحث لها عن حل!

□ بغداد / سها الشيخلي

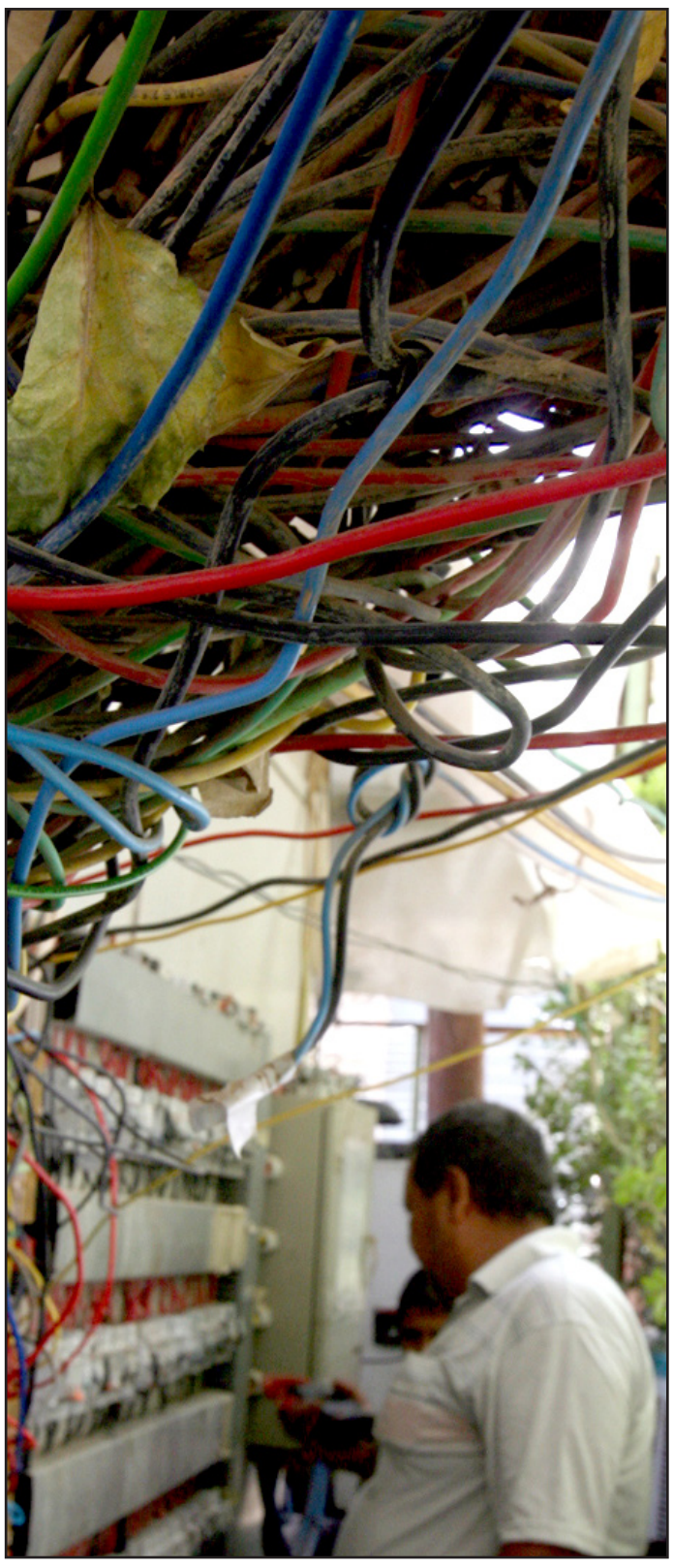

الحاجة الفعلية ١٥ ألف ميغاواط وما متوفر ٧ آلاف فقط

لجنة الطاقة: محطات التوزيع تعاني رداءة ونقص الوقود

فساد مالي وإهمال وراء تعثر ملف الكهرباء

حكاية كل صيف

رغم تعدد الأزمات إلا أن الكهرباء باتت تتصدر كل الأزمات ، ورغم المطالب التي لا تنفك ترتفع في لافتات المتظاهرين إلا أن الحكومة بعيدة كل البعد عن إيجاد حل للأزمة ورغم الوعود التي تناقلتها الأنباء عن لسان المسؤولين في وزار ة الكهرباء عن تحسن الطاقة في هذا الصيف إلا أن المواطنين لم يصدقوا تلك الوعود، يقول المواطن أبو احمد : يبدو أن المسؤولين في وزارة الكهرباء باتوا (دمهم خفيف) وأطلقوا كذبة نيسان قبل أيام من أن هذا الصيف سيكون أحسن من سابقاته، ولا ندري كيف سيكون ذلك، ونحن في فصل الربيع الآن، واستهلاك الكهرباء قليل نسبيا عما هو في الصيف ، ومع ذلك فإن التيار الوطني انقطع لدينا في البيت (حي البنوك) لفترات طويلة ولم نجهّز بالتيار الوطني سوى ساعتين في اليوم ، وهو الآن بعد التحسن زاد ليصل لمدة ٤ ساعات فقط ، فيما أكدت أم أمل (موظفة) ان المواطن في كل عام يسمع في بداية الصيف او في الربيع ان الكهرباء في طريقها إلى التحسن ، وان هذا الصيف سيكون أحسن من سابقاته ، وهي طريقة ذر الرماد في عيون الأعداء ، اعتاد عليها المواطن ولم يعد يصدقها لأنها مجرد كذبة ، بل هي تنذر أحيانا بأن الكهرباء ستبقى على ما هي عليه إن لم تكن أسوأ ، قد يكون ذلك التحسن دافعا لأعمال تخريبية أخرى، حيث يجد المواطن بعد كل إعلان عن ذلك التحسن (المزعوم) أعمالا إرهابية وتخريبية تتعرض لها الطاقة الوطنية، وتطالب أم أمل بإحالة المسؤولين إلى هيئة النزاهة وتؤكد ليس من المعقول أن تمضي كل هذه السنوات ومع وجود التخصيصات الهائلة ووزارة الكهرباء في كل عام تخرج علينا بكذبة جديدة ليس في مضمونها بل في وقت إطلاق تلك الكذبة وهو بداية فصل الصيف، وتؤكد أم أمل أن العالم الآن يسير بخطى سريعة نحو التكنولوجيا المتطورة ونحن ما زلنا نراوح في مكاننا ونسمع حكاية تحسن الطاقة الوطنية في بداية كل صيف ، وتؤكد ان الوطنية هذه الأيام ضعيفة التيار بحيث أدت الى عطل اغلب أجهزة الكهرباء في بيتها .

تصدير الكهرباء

أشارت النائبة رحاب العبودي (عضو لجنة النفط والطاقة) في حديث لها لـ"المدى" الى ان وزير الكهرباء ذكر أن الطاقة الكهربائية سوف تتحسن في شهر تموز القادم، مؤكدا ان الطاقة ستسد ٨٥٪ من احتياجاتنا عام ٢٠١٣، وسيتمكن العراق من تصدير الطاقة الكهربائية حسب قول الوزير، متمنية أن تترجم تلك الوعود على ارض الواقع وألا تكون إنشاءات، واعتبرت العبودي أن ما وتشير الأنباء الى أن الفساد المالي والإداري والإهمال وراء عدم تطوير منظومة الكهرباء الوطنية في العراق، الامر الذي جعلنا نتصل بالناطق الإعلامي لوزارة الكهرباء مصعب سري لبيان حقيقة تلك الاتهامات فقال سري : إن ذلك مجرد اتهامات لا تستند إلى حقائق، وطالب سري أعضاء لجنة الطاقة البرلمانية بأن يكونوا شركاء حقيقيين في عمل الوزارة، مؤكدا أن اجتماعات الوزارة وكافة اللجان الأخرى مفتوحة لحضور أعضاء لجنة الطاقة وبقية النواب للاطلاع على نسبة الانجاز، كما أن الدعوة موجهة أيضا الى جميع وسائل الإعلام للوقوف على عملنا الجاري، مؤكدا أن صناعة الكهرباء ليس بالأمر الهيّن .

تواصل ولكن...

وأعلن مقرر لجنة الطاقة والنفط في البرلمان قاسم محمد في تصريحات صحفية أن البرلمان العراقي مهتم بحل الأزمة الكهربائية من خلال التواصل الدائم بين البرلمان ووزارتي النفط و الكهرباء .

وأشار النائب إلى أن "البرلمان استضاف قبل أيام وزير الكهرباء كريم عفتان الذي وعد بتحسين الواقع الكهربائي خلال الفترة المقبلة ، ومع ذلك لم تبدِ لجنة الطاقة تفاؤلا حيال إمكانية تطوير المنظومة الكهربائية في الصيف المقبل، وأكد قاسم أن الفساد المالي والإهمال وراء عدم تطوير منظومة الكهرباء الوطنية في العراق.

تقارير الوزارة

وبشأن التقرير الذي أعدته لجنة التحقيق في عقود وزارة الكهرباء التي يشرف عليها حسين الشهرستاني، فقد قلل مقربون من الحكومة من شأنه، متهمين معدي التقرير بالتسييس ، إلا أن أعضاء في لجنة النفط والطاقة النيابية ، أكدوا دقة المعلومات التي تناولها التقرير والتي تتهم الشهرستاني شخصيا بقضايا فساد، مطالبين الشهرستاني بالاستقالة .

يشار إلى ان عضو لجنة الطاقة والنفط النيابية فرات الشرع قال في اتصال مع المدى: إن وزير الكهرباء عفتان تحدث عن أمور نظرية تحول مشاكل عديدة دون تنفيذها على أرض الواقع، إذ أن الوزير أكد ارتفاعا نسبيا في إنتاج الطاقة، وهذا غير صحيح فحين تتم مقارنة كميات التجهيز في هذه الأيام بالعام الماضي وفي الفترة نفسها (الربيع) نجد تراجعا نسبيا في عدد ساعات التجهيز وهو أمر مثبت في تقارير وزارة الكهرباء.

وشهدت مناطق عدة في العاصمة بغداد خلال اليومين الماضيين تراجعا ملموسا في ساعات تجهيز الكهرباء تراوحت ما بين ٤ – ٦ ساعات يوميا. واضاف الشرع "أن الطاقة في كل عام تضاف إليها أحمال تقدر بـ٨ – ٩٪، فضلا عن وجود خلل فني في كيفية نقل الكهرباء، وطبيعة العقود السابقة لأننا كنا بحاجة إلى اتفاقيات نصب لمولدات الكهرباء لكن الوزارة تعاقدت على التجهيز، وشتان ما بين الأمرين".

وأوضح الشرع أن هناك عقودا يفترض أنه تم تنفيذ ٥٠٪ منها لكن الواقع يؤكد عدم الشروع بتنفيذ أي جزء منها، وهناك أجهزة كهربائية موجودة في بعض المحطات تم استيرادها ونقلها لغرض نصبها وهو ما لم يحدث.

وأضاف أن الصيانة التي يفترض أن تجري للمحطات لم تأت بنتيجة تذكر، كما لا توجد خطة إستراتيجية سابقة للتعامل مع ملف الكهرباء، قاله الوزير هو الفرصة الأخيرة، وسوف ترفع اللجنة توصياتها إلى رئاسة المجلس إذا لم يحسم أمر الكهرباء هذا العام بحجب الثقة عن الوزير، فيما أشارت النائبة سوزان السعد عضو اللجنة البرلمانية للنفط والطاقة الى ان الصيف على الأبواب ما يستوجب تسليط الضوء على الكهرباء، مؤكدة ان هناك ملاحظات على الوعود التي تقدمت بها الوزارة وكيفية تطبيقها على ارض الواقع في ظل وجود مشاكل فنية وشح في الوقود .

دعوة من وزارة الكهرباء

وكشفت اللجنة التحقيقية التي تضم ثمانية نواب عن أن تقريرها النهائي الذي تم عرضه في مجلس النواب لاحقا الذي أوصى بإقالة نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة الدكتور حسين الشهرستاني ووزير الكهرباء عبد الكريم عفتان، في حال لم تتحسن الكهرباء في الصيف المقبل وفق الوعود التي أطلقتها الحكومة.

وعن الوقود الذي تزود به محطات توليد الكهرباء، بيّن عضو لجنة الطاقة البرلمانية أن المحطات تعاني مشكلتين في هذا المجال، نقص الوقود من جانب، ورداءة نوعيته من جانب آخر، والسبب قد يكون اختلاف نوع هذه المحطات وبالتالي لا يوجد وقود خاص بكل منها.

إقالة الشهرستاني

وبالرغم من ذلك نتمنى أن يكون الصيف المقبل أفضل مما كان عليه العام الماضي ولا اعتقد تحقق هذا..

ورأى الشرع أن الحل الأمثل لملف الكهرباء يكون من خلال طرحها للاستثمار، وذكر أنه يجب أن تدخل الكهرباء غمار الاستثمار الوطني أو الأجنبي، بالرغم من وجود مساوئ لها من خلال طلبها أموال مضاعفة، مستدركا لكن ما صرفناه خلال السنوات الست الماضية ليس بقليل إذ تجاوز الـ ٢٠ مليار دولار، مليار دولار فقط من هذا المبلغ كان للأمور التشغيلية، أما الأموال المتبقية فقد ذهبت للأمور الفنية والاستثمارية.

وشدد الشرع على أن هذا المبلغ من شأنه استحداث منظومة كهربائية متكاملة تزيد طاقتها التشغيلية على ٢٠ ألف ميكا واط بالرغم من أن الحاجة الفعلية تتراوح ما بين ١٢ – ١٤ ألف ميكاواط لعموم البلاد، والتخلص من المنظومة السابقة الموجودة ما قبل العام ٢٠٠٣.

وعن مستوى الإنتاج الفعلي الحالي، أفاد الشرع بأنه لا يتجاوز ٥ آلاف ميكا واط، أما عن حديث لجنة الطاقة الحكومية بشأن إمكانية الوصول إلى ٩ آلاف ميكا واط خلال هذا الصيف، فقد قال إنه أمر ممكن إذا ما سارت الأمور على ما يرام وفق ما تحدثت عنه وزارة الكهرباء، إذ تؤكد الأخيرة دخول محطات جديدة للخدمة خلال شهر تموز المقبل، إضافة إلى ما يجهز لنا من دول الجوار والبالغ ١٥٠٠ ميكا واط، إلى جانب التشديد على تنظيم سياسة ملء الخطوط الحرجة، فضلا عن وجود وقود من نوعية عالية، كل ذلك بإمكانه تحسن واقع الطاقة خلال فصل الصيف، على حد قوله.

وتوعدت لجنة الطاقة على لسان النائب عدي عواد في تصريح لـ(المدى) باستجواب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة الدكتور حسين الشهرستاني ووزير الكهرباء عبد الكريم عفتان، في حال لم تتحسن الكهرباء في الصيف المقبل وفق الوعود التي أطلقتها الحكومة.

وعن الوقود الذي تزود به محطات توليد الكهرباء، بيّن عضو لجنة الطاقة البرلمانية أن المحطات تعاني مشكلتين في هذا المجال، نقص الوقود من جانب، ورداءة نوعيته من جانب آخر، والسبب قد يكون اختلاف نوع هذه المحطات وبالتالي لا يوجد وقود خاص بكل منها.

إقالة الشهرستاني

وكشفت اللجنة التحقيقية التي تضم ثمانية نواب عن أن تقريرها النهائي الذي تم عرضه في مجلس النواب لاحقا الذي أوصى بإقالة نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني وخمسة موظفين آخرين اقل درجة منه، إلا أن المتحدث باسم نائب رئيس الوزراء لشؤون النفط والطاقة فيصل عبد الله قلّل من أهمية التقرير الذي صدر عن اللجنة التحقيقية المختصة بقطاع الكهرباء، مشيرا الى ان الدكتور الشهرستاني اكتفى بهامش (اطلعت) على نسخة التقرير وذلك لاعتقادنا بأنه تقرير سياسي وليس فنياً، ويحتاج العراق على الأقل إلى ١٥ ألف ميغاواط لتلبية الطلب المرتفع على الطاقة في حين أن ما لديه حاليا لا يتجاوز السبعة آلاف ميغاواط.

ويعتمد العراقيون في توفير الطاقة الكهربائية بظل ارتفاع درجات الحرارة، على المولدات الأهلية بشكل أساس، حيث يصل سعر الأمبير الواحد في بعض المناطق إلى ٢٠ ألف دينار، الأمر الذي يزيد من أعباء الحياة على كاهل المواطن.

بيان مجلس الوزراء

بحثت دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء إمكانية تحسين الطاقة الكهربائية خلال فصل الصيف، بحسب بيان للأمانة .

وأشار مدير دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء رياض فاضل الفيلي إلى عقد اجتماع ضم مدير عام دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق في الأمانة العامة موسى عبد الرزاق موسى ومدير عام قسم العقود في وزارة الكهرباء ، وتم بحث عقود ومشاريع إنشاء المحطات الكهربائية وابرز المعوقات التي تعيق تنفيذ المشاريع .

وأكد الفيلي الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لرفع مستوى الطاقة الكهربائية ومحاولة تحسين الخدمات لتقديم الأفضل للمواطن العراقي، مؤكدا دعم الأمانة العامة لعمل الوزارة واستعداد دائرته لتذليل كافة المعوقات قدر تعلق الأمر بها .

وأشار مدير العقود في وزارة الكهرباء الى أن الوزارة تعمل بشكل دؤوب على تنفيذ المشاريع ورفع مستوى تجهيز الطاقة الكهربائية .

يذكر أن وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي أكد أن الصيف القادم سيكون أفضل من الصيف الماضي، وقال : كان لدينا إنتاج (٦) آلاف ميكا واط سيرتفع ليصل إلى (٩) آلاف ميكا في ٢٠١٢/٧/١، مؤكداً أن المتابعة الميدانية أدت الى تقليص مدة انجاز المشاريع وبهذا سيصبح معدل الإنتاج نهاية هذا العام (١٢) ألف ميكا وسيستقر الرقم على (١٤) ألف ميكا بعد الربع الأول من عام ٢٠١٣ لتصل إلى مستوى إنتاج (٢٧) ألف ميكا بداية عام ٢٠١٥.